

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

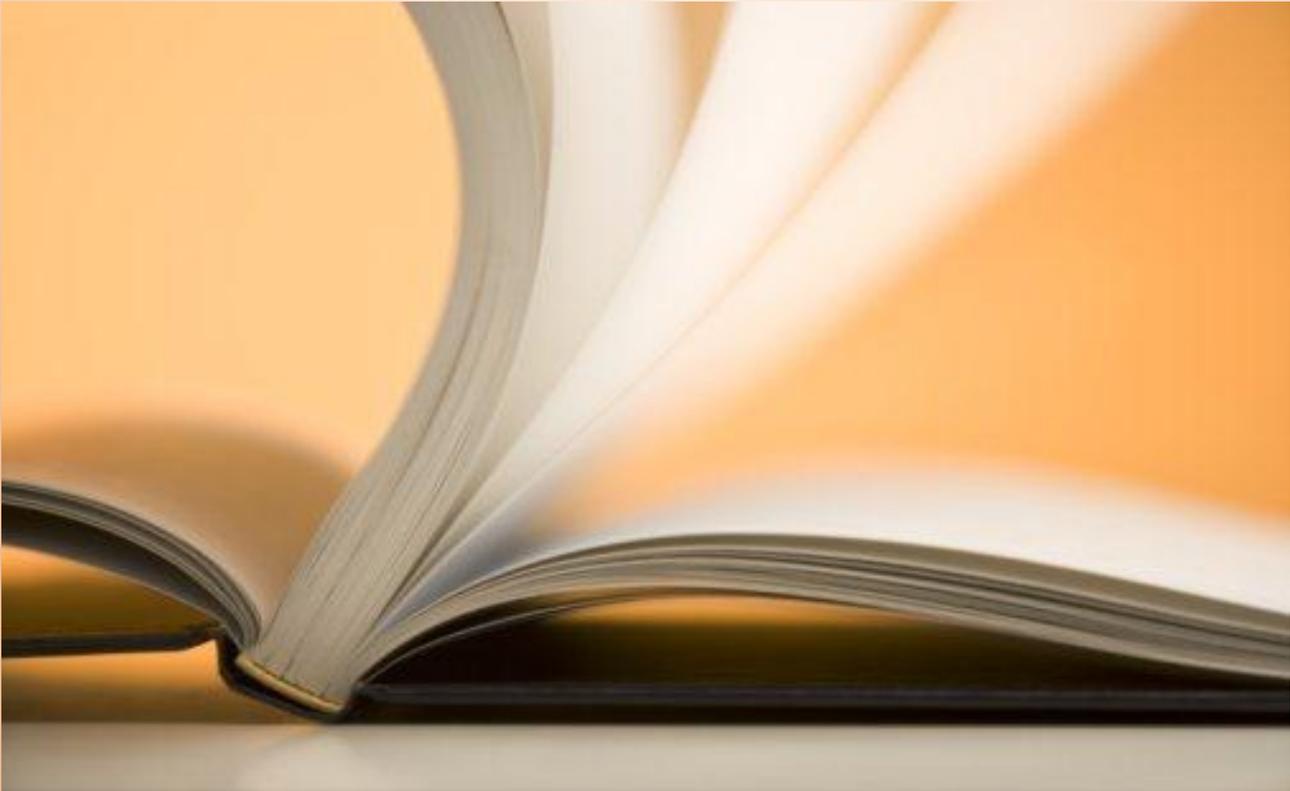
جامعة زيان عاشور الجلفة



مجلة البحوث السياسية والادارية

مجلة علمية محكمة تصدر بجامعة الجلفة - الجزائر

العدد الثالث / جوان 2013



رقم الايداع القانوني : 5795 - 2012

ISSN : 2335-1128

الرئيس الشرفي:

أ.د. شكري علي، مدير جامعة زيان عاشور بالجلفة

مسؤول النشر:

أ. زوامبية عبد النور

مدير المجلة:

أ.د. سنوسي خنيش

رئاسة التحرير:

أ.الكر محمد / أ. قيرع سليم

هيئة الاستشارة والتحكيم العلمي:

أ.د.بن الزين محمد الأمين.جامعة الموصل	أ.د.عمار بوحوش..... جامعة الجزائر
أ.د.ع المطب ع المجيد.. أكاديمية السادات	أ.د.علي خليفة الكواري..... جامعة قطر
أ.د.عيسى قادري..... جامعة باريس	أ.د.مزوي محمد..... جامعة الجزائر
أ.د.غازي خالد ابو عرابي. الجامعة الأردنية	أ.د.طواهر محمد التهامي..... جامعة الجزائر
أ.د.أحمد حلواني..... جامعة دمشق	أ.د.حسان هشام..... جامعة الجلفة
أ.د.سليم قلالة..... جامعة الجزائر	أ.د.حاروش نورالدين..... جامعة الجزائر
أ.د.سريير عبد الله..... جامعة الجزائر	أ.د.خنيش السنوسي..... جامعة الجلفة
أ.د.بن أحمد عبد المنعم..... جامعة الجلفة	أ.د.طعيبة أحمد..... جامعة الجلفة
أ.د.محمد فرحي..... جامعة الأغواط	أ.د.حميد بن علية..... جامعة الجلفة
أ.د.محمد الطاهر قادري.... جامعة الجلفة	أ.د.بن داود ابراهيم..... جامعة الجلفة
أ.د.عبد القادر كاشر.... جامعة تيزي وزو	أ.د.صالح زياني..... جامعة باتنة

هيئة التحرير:

أ. العطري ميلود

أ. معمري خالد

أ. كاس عبد القادر

أ. جداوي خليل

أ. عزلاوي أمال

أ. خليل بن علي

تصدر مجلة البحوث السياسية والادارية في شكل دوري تهتم بمجال العلوم الانسانية والسياسية والادارية باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان آخر وتخضع البحوث كلها للمعايير والشروط التالية :

- أن تعتمد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات العلمية.
 - تقدم المقالات مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 15 صفحة من حجم صفحات A4 بحجم الخط 16 Traditional Arabic/اما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط Times New Roman 14 على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم الخط 14 بالنسبة للغة العربية و12 بالنسبة للغة الأجنبية.
 - يرفق مع البحث ملخص باللغة العربية وأخر بلغة غير التي قدم بها البحث.
 - المقالات المرسلة إلى المجلة لا ترسل إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
 - المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها.
 - يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بجوهر الموضوع.
- ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني التالي :

Profelker@yahoo.fr
profsp17@yahoo.fr

تنبيه : إن الدراسات والبحوث المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها فحسب وليس بالضرورة أن تكون معبرة عن رأي المجلة

كلمة رئيس التحرير:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبينا المصطفى محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

من منن العزيز الحكيم على خلقه أن اصطفاهم بالحكمة، وقدرنا أن نرى هذه الثمرة اليانعة، بحلة بهية وديباجة ومضامين رصينة، يحدونا الأمل أن تلقى القبول الحسن. هذه المجلة الموسومة بـ : مجلة البحوث السياسية والإدارية هي ثمرة جهود مضية لأساتذة مخبر التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الجزائر وديدنها في ذلك أن تكون مصدر لنشر الإشعاع، ومنبرا للإبداع، نغترف من فيضها مناهل العلم فنسهم بذلك.

و إن بالنزر اليسير في رفع راية العلم والبحث العلمي في وطننا العربي عامة والجزائر خاصة وهذا بنشر كافة البحوث والإسهامات العلمية من مقالات وملخصات لرسائل وأطروحات ندوات وملتقيات أو كتب ودراسات في مجالات العلوم السياسية والإدارية، الاقتصادية التنموية، الديمقراطية، حقوق الإنسان، العلاقات الدولية وغيرها من المواضيع الاجتماعية والإنسانية.

و جل ما نرجوه أن تحقق هذه المجلة أهدافها ومبتغاها، وأن تكون رافدا للتطوير والتنمية وهي بذلك تدعو كل الباحثين والأساتذة للإسهام بأبحاثهم وكتاباتهم العلمية.

الأستاذ: الكرم محمد

رئيس التحرير

الفهرس

1..... افتتاحية العدد: التنظيمات الاجتماعية ونظم التعليم: تكامل أم تصادم؟

أ.د. سنوسي خنيش جامعة الجلفة

4..... حقوق الإنسان والدمقرطة في العلاقات الدولية

د.عبدالوهاب بن خليف جامعة الجزائر 03

11..... نحو استراتيجية جديدة لتطوير الإدارة المدرسية في الجزائر

الأستاذة: رفيقة حروش

26..... مشاريع الإصلاح في الجزائر بين مقولات الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية

الأستاذ: هدي العيد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البشير الإبراهيمي - برج بوعرييج

40..... الإشراف القضائي على العملية الانتخابية في كل من الجزائر ومصر

د/ صلاح الدين جبار كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعد دحلب بالبلدية

58..... الإصلاح الإداري من منظور الإدارة العامة الحديثة: نظرة تحليلية ونقدية.

أ. لعرابي كريمة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري تيزي وزو

70..... المجتمع المدني والأدوار المنوطة له بين واقعه الأصلي و واقعنا المشوش له

أ. رمضان مفتاح قسم العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

78..... الفساد الاقتصادي وآليات مكافحته

الدكتور: دمانة محمد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

85..... حقوق الإنسان في الجزائر بين الجانب القانوني النظري والواقع العملي

الأستاذ: قيرع سليم قسم العلوم السياسية جامعة الجلفة

الإستخلاف الدولي وأثره على جنسية الأشخاص الطبيعيين (دراسة في ضوء إعلان الأمم المتحدة رقم

117..... 153/55 لعام 2001 المتعلق بإستخلاف الدول لجنسية الأشخاص الطبيعيين)

الأستاذ: بن عيسى أحمد كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة دكتور مولاي طاهر بسعيدة، الجزائر

الحكم الرشيد...بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية.....136

د. عنتر بن مرزوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة المسيلة.

الآليات القانونية لحماية السياحة البيئية في الجزائر.....156

الأستاذ: لغلام عزوز جامعة غرداية

دور الجمعيات في حماية المستهلك.....175

د. زييري بن قويدر جامعة الأغواط

التنظيمات الاجتماعية ونظم التعليم: تكامل أم تصادم؟

الأستاذ الدكتور: سنوسي خنيش

إذا كان الانشغال الأساسي للرؤية الجديدة لسياسة التكوين العالي في الجزائر مرتبطا أساسا باستقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع من جهة، و إعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي من جهة ثانية. فلماذا لا يتم إصلاح التعليم العالي وفق هذه الأبعاد الجزائرية. و ليس باستيرادها من المنظومة الجامعية الغربية الانجلوسكسونية؟؟؟

ذلك أن ازدهار المنظومة التربوية عموما، والجامعية خصوصا يتوقف على مدى امتلاكنا لهوية واضحة جلية لا تقبل التفاوض بشأنها، وليس في وسع أي دولة مهما كان غناها فاحشا أن تمارس الإصلاح والبناء والعمران، وأن تحقق التنمية الشاملة بغير ذلك... وبالتالي فنحن بحاجة إلى الوعي بهذه الهوية والثقة بها. ولنا التجربة في اليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول...

فالتحديات الإنسانية الجزائرية يجب أن تكون محور التنمية الشاملة والمستدامة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بامتلاك البلاد لطاقت إنسانية ونوعية ونشطة - مثلما يحاول واضعي ملف إصلاح المنظومة التربوية، وتوجيهات مخطط الإصلاح المتعلق باللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في شهر أفريل 2002م، أن يفترضوا ذلك- وحتى وإن كنا نتطلع إلى تنمية في الاقتصاد والسياسة فإن أساسها يكمن في التنمية العلمية والثقافية، وكلما تزايد عدد العلماء والباحثين الأصليين والمتفحصين في المجالات الاقتصادية والصناعية، فلا شك أننا سنحقق تنمية أفضل على كل المستويات.

وكلما ارتفع المستوى التعليمي الجامعي وما يرتبط بذلك من ارتفاع بحجم وعي الأفراد، سيزيد وعي هؤلاء بحقوقهم كما ستتضاعف جرأتهم على استيفاءها.

فالإصلاح الجامعي يعني - في نظري على الأقل - ضرورة الاعتراف بأن الإنسان (الأستاذ الجامعي والطالب الجامعي، على حد سواء) هو ذو حقوق ولا بد له من استيفاءها. ومما لا شك فيه أن ذلك يتحقق بنحو أفضل لدى العلماء والنخبة وحملة الشهادات الذين بوسعهم أن يستوفوها بالشكل الأكمل. فمن غير المعقول - على سبيل المثال- أن يتم الحديث عن مدارس الدكتوراه سابقا كأفق تشاوري، بينما نفاجا بالإعلان عن إنشائها قبل وقوع ملف الإصلاح بين أيدينا، ونفس الشيء يقال بشأن قانون الأستاذ الجامعي. إلى جانب هذا وذاك، يبرز دور البحث العلمي من خلال الزيادة في نسبة الدخل الوطني للأبحاث العلمية والتقانية، في جميع مجالات العلم والمعرفة.

فمن غير المعقول أن تكون نسبة النفقات العمومية المخصصة للبحث العلمي لا تتجاوز 0.4% من الدخل الوطني في أحسن الأحوال، وهي بذلك أقل حتى من المعدل الإفريقي في هذا المجال والذي يبلغ

0.6%، بيد أن هذه النسبة تفوق 2% في البلدان المتطورة، كما جاء في العديد من الخطابات الحكومية، والرسمية.

وعلى الرغم مما سبق. وعلى الرغم من إيماني العميق واليقيني بضرورة أن يكون الأستاذ الجامعي سابقا إلى إبداء مقترحاته وآراءه بكل شجاعة وصدق، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بالتوافق مع الظروف البيئية المحيطة به، سواء تعلق ذلك بالمجال المحلي أو الإقليمي أو الدولي، أو حتى مع الدول التي نتلاقى معها في وجهات النظر العقائدية والفكرية، والحضارية، أو سواء تعلق الأمر بالأبعاد التاريخية والإنسانية والحضارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وفي الأخير، فإنني أدعو إلى أن تقوم الجامعة الجزائرية، ومؤسسات البحث العلمي والتقني، وكل المجالس الاستشارية، أن يقوموا بدورهم في تطوير التعليم والتكوين والتدريب، بما يتلاءم والسمات الأساسية التي تتميز بها البيئة الجزائرية بكل أبعادها من جهة، وتنشئة الإطارات الجزائرية تنشئة وطنية وعلمية، يكون منتهى الرجوع إلى الذات الحضارية الجزائرية، بدلا من لومها أو نقدها فحسب من جهة ثانية. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال نقد بناء لكل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي تفضي إلى فساد البيئة الثقافية والعلمية واستنزاف الموارد البشرية أو تهجيرها. إنما الأمر بكليته يتطلب انتقالا تدريجيا لفهم أوسع للموضوع، يغطي البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي صنعها الإنسان للوصول إلى رأي شامل للعلاقات الكثيرة والمعقدة المتبادلة فيما بينها.

وعموما فإن موضوع المناقشة لا ينصب على نظم التعليم المدرسية أو الجامعية التقليدية، ذات الطبيعة الإخبارية التلقينية المحضة، وإنما يستلزم الأمر رسم إستراتيجية واضحة لخلق الوعي الإنساني الحق، من خلال دراسة متأنية للقيم الأخلاقية الجديدة. حيث يمكن التفكير في الأخلاق باعتبارها المثل الأعلى في السلوك الإنساني، وفي الأخلاق العلمية على أنها المسلك البشري الأمثل والأنجع، ذلك أن العلم بلا أخلاق أو ضمير هو خراب للروح والمجتمع معا في واقع الأمر. وإن المرء ليتحسس ظهور أخلاق علمية مستجدة تتمثل في الاهتمام المتزايد بالشؤون والسياسات العامة، وفي الحركات المتعاضدة لارتقاء بالبلاد والعباد إلى مصاف الريادة، وكذلك فعلا في القوانين والأنظمة الوطنية والدولية المشجعة. ومع ذلك فنحن نعلم أنه كما هو الحال في المعنى الأكثر مألوفية للتفاعل القائم بين النظم الاجتماعية، لا بد للامتثال الصارم لحرفية القانون أن يستكمل ويدعم إحساس الفرد الخلقى، ونبض ضميره وبالسلوك الإنساني المثالي نحو الوطن، وهو الهدف النهائي للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

